مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 02 العدد 05 (09) 2022/09/30
ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

المدارس العليا في ولاية بغداد زمن التنظيمات العثمانية (1839–1917)

طلال الدهبي*
طالب دكتوراه، جامعة إسطنبول، تركيا
al_dahabi_talal@outlook.com

تاريخ الارسال: 2022/07/13 تاريخ القبول: 2022/09/07

ملخص:

خلال فترة التنظيمات العثمانية شهد جميع ولايات الدولة العثمانية طفرة في إصلاح المؤسسات التعليمية، والتي استعان العثمانيون خلالها بالنموذج الأوروبي في جميع المناحي الإدارية، وقد شهدت ولاية بغداد زيادة كبيرة في افتتاح المؤسسات التعليمية لجميع المراحل الدراسية ومنها المدارس العالية أو الجامعات، وإن يكن بشكل أقل من ولايات عربية أخرى كولاية بيروت أو ولاية سوريا. وقد تبلورت مراحل هذه المرحلة بشكل عظيم زمن حكم السلطان عبد الحميد الثاني والذي شهد عهده اندفاع حركة التحديث على الرغم من المشاكل والإضطرابات التي كانت تعصف بالدولة العثمانية آنذاك. وقد استهدفت هذه الجامعات تخريج كوكبة من النخب في كافة المجالات كالحقوق و الطب و الهندسة وفق أعلى المعايير.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، التعليم، ولاية بغداد، المدارس العليا، كلية الإمام الأعظم، دار المعلمين، مدرسة الحقوق.

مقدمة:

مع مرور مئة عام ونيّف على انفصالنا عن الدولة العثمانية، نجد أن هناك تيّاراً سائداً يقول بأن هذه الدولة كانت سبباً في تخلّف مزمن أصاب المجتمعات العربية. لذلك ومن باب الإنصاف لا بد من الإضاءة على الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة وبالذات على صعيد إنشاء المدارس الحكومية، والتي هي مهمّة حثيثة سار عليها سلاطين الإصلاح وصولاً لعهد السلطان عبد الحميد الثاني. فمن المحاولة الأولى

* **المؤلف المرسل:** طلال الدهبي، **الايميل:** al_dahabi_talal@outlook.com

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

للسلطان محمود الثاني والذي أصدر فرمان الإصلاح في العام 1824، وصولاً لخطّ كلخانة شريف في العام 1839، إضافة لخطّ التنظيمات الخيرية في العام 1856 وصدور قانون المعارف في العام 1869. نلحظ أن سلسلة طويلة من السلاطين كان لديها العزيمة على تنمية التعليم وإصدار قرارات عليا من قبلهم للتشديد على دفعه نحو الإصلاح، مما أدّى في النهاية لانتشار المدارس بكافة المراحل التعليمية في جميع ولايات الدولة. (العريض، مجلة كلية التربية بجامعة الأزهر، نوفمبر 2011، الجزء الثاني العدد 164، ص423)

وقبل ذلك كان التعليم في الدولة كما هو معروف يتمّ في دور العبادة من مساجد وكنائس، وكان يقتصر في جزء كبير منه على التعليم الديني ومبادئ القراءة والكتابة. كما واحتاجت الدولة في هذه الفترة لمدارس تهتم بتخريج الكوادر المدنية والعسكرية، والذين يتولّون إدارة أركان الدولة، ويمكن تقسيم هذه المدارس إلى أربعة أقسام:

- مدارس السراي: والتي كانت قائمة في داخل القصور السلطانية ، واستهدفت تعليم أفراد العائلة العثمانية، كما وانضم إليها عدد من الموظفين و العاملين في خدمة السلطان.
- المدارس العسكرية: وهي مدارس تخريج الكوادر العسكرية للجيش إضافة لموظّفين يعملون في الدوائر الحكومية.
- مدارس الموظفين: وهي مدرسة نستمد من اسمها الدور الذي استحدثت لأجله، وأهمها مدرسة الباب العالي و السر عسكر و الدفتردار، وكان طلبتها من غير الأتراك أي من المماليك و الأسرى.

- المدارس الشعبية: وهي مخصّصة للعامة من أفراد المجتمع العثماني ومنها مدارس الصبيان و المدارس الدينية و الكتاتيب. (بيات،2003، ص370-371)

وقد عدّت هذه المدارس أوّل محاولة لتأسيس مدارس نظامية، وأما المحاولة الثانية فكانت مع بدء افتتاح المدارس في كافة المراحل ابتداءاً من المدارس الابتدائية وصولاً للمدارس العليا، والتي كان يجري التدريس فيها بالعربية على نطاق واسع في ولايات العراق، ففي العام 1913 تم تكريس اللغة العربية كلغة التعليم الأولى في جميع المراحل التعليمية حتى العليا، مع بعض الدروس القليلة بالتركية. وقبل هذا العام كانت المدارس الإعدادية في مراكز الولايات تدرّس باللغة التركية فقط، من باب المحافظة على اللسان التركي للشعوب

وتدرّس باقي المراحل التعليمية بالعربية، كما وحافظت المدارس الدينية طوال عهد الدولة العثمانية على اللغة العربية كلغة تدريس أساسية. (العزاوي،1956، ص250) (أوزتونا،1990، ص 152)

وقد كان التعليم في ولاية بغداد متخلّفاً للغاية، وذلك بشهادة المراجع الرسمية العثمانية. ويعود السبب برأيهم إلى ضخامة الولاية وعدد سكانها، مع عدم قدرة الدولة على افتتاح المدارس التي تناسب الحجم السكاني. (سالنامة ولاية بغداد لعام 1310 هجري، ص232).

ولكن العثمانيين أنفسهم وبعد 4 سنوات، كانوا قد عملوا على سدّ النقص الحاصل في عدد المدارس، وشجّعوا الأهالي من جميع الأديان على إقامة مدارس خاصة، فعاد التعليم للازدهار خلال هذه الفترة القصيرة. (بيات،2003، ص374)

أ- دار المعلّمين الإبتدائية في بغداد:

كما سبق وذكرنا فإن الدولة العثمانية كانت قد شرعت بتأسيس دور لتخريج المعلّمين بغية تعيينهم في المدارس، مما يأمّن جودة وحسن سير في العملية التعليمية. وقد بدأ تخريج أوّل دفعات المعلّمين من دار معلّمي بغداد. وقد أعدت إدارة الدار إحصائيات تحمل معلومات قيّمة عن الخريجين ، إذ ضمت أسماء الخرّيجين من الدفعة الأولى في العام 1900 وصولاً للعام 1906 ، مع أماكن تعيينهم بعد التخرج و محلّ و تاريخ ميلادهم و ما هي المرتبة التي حصدوها في امتحاناتهم.

وحسب هذا الإحصاء تخرج 7 طلاب في العام 1900، 7 طلاب في العام 1901، 7 طلاب في العام 1902، 3 طلاب في العام 1903، 7 طلاب في العام 1904، 6 طلاب في العام 1905 و4 طلاب في العام 1906. (B.O.A: MF.ALY:12/69)

كما ضمّت إحصائية أخرى كشف علامات لامتحانات السنة الأولى، وتضم اللائحة أسماء الطلاب الثلاثية ومواد المقرّر الدراسي، والذي اشتمل على القرآن الكريم، العربية، الفارسية، القواعد العثمانية، الحساب، التاريخ، الجغرافيا، الإملاء وحسن الخط، وقد حضر الامتحانات 30 طالباً من أصل 32.
(B.O.A: MF.ALY:10/44)

وفي العام 1907 تراجع وضع الدار كثيراً، إذ بلغ عدد الطلاب في الصفين الأول والثاني 15 طالباً فقط، ولم تعد الدار إلى سابق عهدها إلا في العام 1911 بعد سلسلة إصلاحات تولّتها نظارة المعارف. وقد بلغ عدد الطلاب في هذه السنة 190 طالباً. وقد كان لها مجلس إدارة برعاية مفتّش المعارف شاكر أفندي إلى

جانب عضوية الشخصيات التالية: مفتّش المدارس الابتدائية في المراكز عبد الكريم أفندي، معلّم المدرسة الأحمدية يحيى أفندي الوتري، السيد محي الدين أفندي الكيلاني، المعلّم الأول عبد الله أفندي، المعلّم الأول في المدرسة الرشدية حمدي أفندي، معلّم العلوم الدينية في المدرسة الإعدادية الملكية عطا أفندي، معلّم الموسيقى في دار المعلّمين حافظ عثمان أفندي.

أما الهيأة التعليمية في المدرسة فقد تضمّنت الشخصيات التالية:

المعلّم الأول عبد الله أفندي، المعلّم الثاني محمد فهمي أفندي، المعلّم الثالث يوسف أفندي، معلّم حسن الخط شفيق أفندي، معلّم التطبيقات والجمناستيك حسين أفندي، معلّم الموسيقى حافظ عثمان أفندي ومعلّم الأعمال اليدوية صبري أفندي وهو عسكري. وتشكّلت الهيأة الإدارية من الشخصيات التالية: مأمور الداخلية ومحافظ الآلات: سعيد أفندي، كاتب الحسابات والتحريرات جميل نور الدين أفندي، الطبيب توفيق أفندي وهو طبيب البلدية أيضاً ، المأمور الصحي ومعلّم الموسيقى حافظ عثمان أفندي ومأمور المخزن والمستودع نيازي أفندي. (سالنامة ولاية بغداد لعام 1329 هجري، ص 78)

ومع زيادة فترة الدراسة في دار المعلمين لم يستطع أي طالب التخرج في سنة 1914. وقد ضمّت الدار في السنة المذكورة 12 معلماً مع 7 موظفين يشكّلون الهيئة الإدارية للدار. وبعد العودة للمصادر تبيّن لنا التحصيل العلمي لهؤلاء المعلّمين وهو على الشكل التالي: معلّم متخرّج من دار الفنون الجامعة، معلّم متخرّج من المدرسة الحربية، معلّم متخرّج من المدرسة الملكية، معلّم متخرّج من مدرسة الزراعة، معلّم متخرّج من مدرسة خاصة، 3 معلّمين متخرّجين من دار المعلّمين العالية، معلّمان متخرّجان من دار المعلّمين الابتدائية وأخيراً معلّمان من خرّيجي المدارس الرشدية والإعدادية. وعلى صعيد الأحوال المادّية للطلاب، فقد كان 3 منهم من أبناء رجال دين مسلمين، 25 منهم من أبناء الموظّفين، 20 من أبناء التجار، 15 من أبناء الحرفيين، 10 من أبناء المزارعين و3 آباؤهم يعملون بمهن أخرى

(سالنامة ولاية بغداد لعام 1325 هجري، ص 333) (سالنامة نظارة المعارف العمومية لعام 1321 هجري، ص 408)

(معارف نظارت عمومية إحصائيات قلمى 1329-1330، ص 34-37)

وقد بقيت الدار مفتوحة الأبواب حتى مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، فقد ضمّت قاعاتها 77 طالباً بعد تخلّف 15 طالباً عن الدراسة، ومن بين الطلاب كان هناك أرمنيان ويهودي واحد. وقد توزع الطلاب على

4 صفوف ليضمّ الصف الأول 40 طالباً، الصف الثاني 22 طالباً، الصف الثالث 6 طلاب والرابع 9 طلاب. (بيات، 2013، 443)

ومن اللافت أن إدارة الدار في العام 1916 كانت واقعةً على عاتق مدير اسمه عادل بك، وقد نوى المدير متابعة الدراسة في أوروبا ومع وصوله لمنتصف الطريق لم يستطع لا العودة إلى بغداد ولا متابعة طريقه نحو أوروبا. فقام بمراسلة حكمت باشا مدير معارف بغداد راجياً منه مساعدته بالوصول إلى ألمانيا كي يتمكّن من متابعة دراسته، ليعود ويخدم بلاده فور تخرجه، كما أنه يجيد الإنكليزية وبدأ بتعلم الألمانية. وقد طلب من مدير المعارف في رسالته تسهيل أمور طالبي العلم، والذين يعانون مشكلة مشابهة. وقد قام حكمت باشا بأداء واجبه عبر مراسلة نظارة المعارف بمشكلة المدير بموجب رسالة رفعها إليها ولكن لم نستطع الحصول على جواب نظارة المعارف. (B.O.A: MF.ALY: 95/75-1) (B.O.A: MF.ALY:95/75-2)

كما أنه من المفيد الذكر أن إدارة الدار كانت تنظر في ظروف الطلاب وتراعيها إذا كان هناك سبيل للمراعاة، فقد تخلّف في أحد المرات طالب في السنة الأولى عن امتحان مواد علم التجويد وتاريخ الأنبياء، واسمه حمدي أفندي. ولكن الإدارة أعادت الامتحان له بإشراف مجلس المعارف وحصد علامات جيدة. (B.O.A:MF.ALY:13/55)

أ- كلية الإمام الأعظم في بغداد

يعود تأسيس هذه الكلّية لزمن السلاجقة، وتحديداً عندما قام أحد رجال السلطان السلجوقي ألب أرسلان بتعمير ضريح يليق بالإمام أبي حنيفة في العام 1067، وقد أخذت إسم الإمام الجليل. ولكن ومع السنوات وصلت المدرسة لحالة مزرية نتيجة عدم الاهتمام بعمارتها، مما دفع أحد وجهاء ولاية بغداد وهو الشيخ نعمان الأعظمي لمراسلة السلطان محمد رشاد راجياً منه إعادة إحياء المدرسة وتخصيص الأوقاف بغية الصرف على طلّابها. وقد حمل الرسالة شخصيات عراقية نافذة من أمثال ناظم باشا رئيس الهيأة الإصلاحية. وقد استجاب السلطان لطلب الشيخ في العام 1911، إذ أوعز لوالي بغداد يوسف باشا بمباشرة المشروع، ورصد للمدرسة مبلغ 80 ألف قرش سنوياً، وافتتحت في العام 1912.

وقد وضع نظام خاص للكلية، والتي ضمت جميع المراحل التعليمية وانقسمت لثلاثة أقسام وهي:

القسم الرشدي والقسم الإعدادي والقسم العالي، وقد بلغت مدة الدراسة في القسمين الأوّلين 4 سنوات لكل منهما، إضافة لست سنوات لإتمام المرحلة العالية ليصير المجموع 14 سنة. وعن المنهج الدراسي فقد

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

اشتمل على جميع المواد المقررة في المنهج الرسمي عدا اللغات الأجنبية، وقد تمّ استعمال العربية والتركية والفارسية كلغات إلزامية إلى جانب الأوردوية كلغة إختيارية. هذا على صعيد المرحلتين الرشدية والإعدادية، أما على صعيد المرحلة العالية فقد كان يجري تخصّص للطلاب في العلوم الدينية، إلى جانب مواد متعلّقة بفلسفة الأديان وأصولها والمطالب المتعلّقة بالحقوق العامة وأخيراً الفلسفة الجديدة.

وقد عيّن مدير عام للكلية، وإلى جانبه ناظر دروس لكلّ قسم مع تشكيل لجنة علمية يتم تأليفها من كافة المعلّمين والنظار والمدير ومعاونه. واشترط النظام أن يضمّ الصف في القسم الرشدي 80 طالباً مقيماً في القسم الداخلي و 40 طالباً خارجه، و أن يضمّ الصف في القسم الإعدادي 75 طالباً مقيماً في القسم الداخلي و 30 طالباً خارجه، و أن يضمّ الصف في القسم العالي 60 طالباً مقيماً في القسم الداخلي و 30 طالباً خارجه، وهكذا يكون عدد طلاب المدرسة 1440 طالباً، 980 من المقيمين و 460 من غير المقيمين.

وقد استمرّت الكلّية بعملها على الرغم من خفض مواردها المالية بعد فترة، ولكنها أغلقت أبوابها مع اندلاع الحرب العالمية الأولى وسحب طلّابها الكبار إلى الخدمة في الجيش العثماني، وجرى تحويل المدرسة لمستشفى مخصّص لجرحى الحرب التي كان العراق مسرحاً أساسياً لها بين الجيشين العثماني والإنكليزي، وانتهى دور المدرسة كمستشفى مع دخول الإنكليز إلى بغداد في مارس من العام 1917.

(بيات، 2013، ص 504) (الألوسي، 1943، ص25) (الأعظمي،2005، ص 12-13، 17-18، 20، 22-24)

ج- مدرسة الحقوق في بغداد:

لا تعدّ فكرة إنشاء مدرسة للحقوق في بغداد بالجديدة، فقد أوفد السلطان عبد الحميد في العام 1879 مفتّشاً من قبله بغية استطلاع الاحتياجات التي تتطلّبها المدرسة، ولم يذكر اسم المفتّش بل اكتفى كاتب الوثيقة بإطلاق تسمية "مفتّش باشا" عليه. وقد كانت النيّة معقودة على إنشاء مدارس للحقوق في كل من ولايات بغداد وسورية وقوصوة أي "كوسوفو"، على أن يتم قبول 200 طالب في كل مدرسة. وقد قام السلطان بإحالة تقرير المفتّش لناظر المعارف كي تتمّ دراسته وتقدير المبلغ المالي اللازم لهذا المشروع. وعلى الرغم من قيام ناظر المعارف بتحديد المصاريف اللازمة، إلا أنه أبدى تحفّظات على المشروع وهي أن هذه المدارس العالية تحتاج لطلاب مؤهّلين من خريجي المدارس الإعدادية، أو أن يكون هناك طلاب كفوؤون وقادرون على النجاح في امتحان الدخول، وكون الولايات المذكورة تعاني من قلّة المدارس الإعدادية فسيكون

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الملتحقون قليلين، كما أنه من الصعب إيجاد معلّمين من ذوي الكفاءة للعمل في المدرسة. فاقترح ناظر المعارف تأجيل الفكرة والاكتفاء بخريجي مدرسة الحقوق في إسطنبول، والعمل على تشجيع الراغبين من الطلاب بالالتحاق بها بدل إقامة مدارس لهم في ولاياتهم، ولذلك تم تأجيل المشروع حتى العام 1907. إذ تمّت معاودة مناقشة هذا الموضوع الذي لم تذكر بغداد ضمنه إلا في العام 1908 ، فقد قام ناظم باشا رئيس الهيئة الإصلاحية في الولايات العراقية بمراسلة الجهات العليا و أكّد في رسالته على ضرورة افتتاح مدرسة الحقوق في ولاية بغداد، فقد كان طلّاب بغداد يقصدون مكتب حقوق حلب كي يتمكّنوا من التخصّص ، وهي بعيدة المسافة عن ديارهم.ولأجل تغطية مصاريف الإنشاء فقد اقترح ناظم باشا زيادة الرسوم المستوفات من المحاكم في ولايات العراق الثلاثة (الموصل–البصرة–بغداد) مما يمكّن نظارة المعارف من تغطية مصاريف إنشاء مدرسة الحقوق.(B.O.A:I.DH:797/64624) (B.O.A:Y.A.HUS:163/6) (B.O.A:Y.MTV:306/128) (B.O.A:I.MF:14/13)

وقد وافقت الجهات العليا عى مقترح ناظم باشا، وجرى تعيين توفيق بك كأوّل مدير لمدرسة الحقوق في بغداد، على أن يستمر بالعمل في وظيفته وهي إدارة مجلس المعارف في ولاية بغداد. كما وتقرّرت زيادة على راتبه وبلغت ألف قرش. (B.O.A:Y.A.RES:154/58)

وقد تابع ناظم باشا رئيس الهيئة الإصلاحية عمله الدؤوب، إذ راح يختار معلّمين مؤهّلين من الشخصيات العلمية البغدادية كي يعيّنهم في الهيئة التدريسية، وقد اختار 6 مرشّحين ورفع برقية لوزارة المعارف تضمّنت الأسماء والمواد التي سيكلّفون بتدريسها على الشكل التالي:

ممتاز بك و هو خرّيج المدرسة الملكية في إسطنبول ، و يعمل في وظيفة معاون الوالي ، وستوكل إليه مهمّة تدريس مادّة القانون الإداري، فهيم بك وهو من خرّيجي المدرسة الملكية في إسطنبول ، ويعمل في وظيفة كاتب التحريرات في الولاية ، وستوكل إليه مهمّة تدريس مادّة القانون الدولي و مقدّمة في علم الحقوق، حلمي بك وهو من خرّيجي مدرسة الحقوق السلطانية في إسطنبول ويعمل في وظيفة مدّعي عام محكمة الإستئناف في بغداد ، وستوكل إليه مهمّة تدريس مادّة قانون العقوبات.يوسف السويدي وهو مدرّس في أحد المدارس التقليدية الإسلامية ، وقد كان عاملاً في النيابات من قبل ، وستوكل إليه مهمّة تدريس مادّة المجلة، شخص اسمه يوسف وهو مدرّس أيضاً ، وستوكل إليه مهمّة تدريس مادّة الوصايا و الفرائض و كتاب النكاح، فهمي أفندي و هو رئيس تحرير جريدة الولاية و مدير المطبعة ، وستوكل إليه مهمّة تدريس مادّة

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

التحريرات الرسمية .وقد قامت الوزارة بالموافقة على تعيين جميع المرشّحين عدا يوسف السويدي ، والذي تمّ استبداله بالحاج علي الآلوسي و هو مدرّس أيضاً ، ولكنه لم يكن متفرّغاً نظراً لانتخابه مبعوثاً في مجلس الأعيان ، فجرى تعيين مصطفى خلوصي بك مكانه بالوكالة ، وهو من خرّيجي مدرسة الحقوق و يعمل كوكيل لمحكمة التجارة في بغداد . (B.O.A: MF.MKT:1078/71)

وجرى أخيراً تعيين عارف أفندي في المنصب وهو من خرّيجي مدرسة الحقوق أيضاً، ليكون أستاذ مادّة المجلّة. كما وجرى تعيين احمد أفندي وهو من خرّيجي المدرسة الملكية السلطانية كمدرّس لمادّة علم الإقتصاد. (B.O.A: MF.MKT:1093/25-1)

وعن مبنى المدرسة فقد جرى اتخاذ مبنى المدرسة الحميدية كمقرّ لها بعد إجراء الصيانة اللازمة وتجهيزه بالكامل.، وجرى الافتتاح بشكل رسمي في يوم السبت المصادف 5 كانون الأول، ديسمبر 1908، كما وبدأ التدريس في اليوم نفسه، ومن ثم اتّخذ مجلس المعارف الكبير قراراً قضى بإخضاع مدرسة الحقوق في بغداد لإشراف مجلس المعارف في ولاية بغداد. (B.O.A:MF.MKT:1093/25-2) (B.O.A:MF.ALY:18/18) (B.O.A:MF.MKT:1130/20)

وقد كان يبدأ العام الدراسي في أوائل شهر آب لينتهي في أواخر شهر شباط. (B.O.A:MF.ALY:45/82)

وبالعودة للطلّاب، فقد كانت إدارة المدرسة قد أعربت عن استعدادها لقبول طلّاب من ولايات أخرى كمستمعين، وأرسلت في 17 آب 1909 رسائل للولايات المجاورة بشأن هذا الأمر، ليعود ويلتحق بها 26 مستمع. ولكن من المؤسف أن نظارة المعارف وهي المشرف الأعلى على المدرسة، كانت قد أبطلت هذا القرار بعد 4 أشهر مما عرّض الطلاب للحرمان من عامهم الدراسي. فتدخّل مدير مدرسة الحقوق وأعاد التواصل مع نظارة المعارف مناشداً إيّاها السماح للطلاب بمتابعة العام الدراسي والخضوع لامتحان آخر السنة. (B.O.A:MF.MKT:1148/51)

وعن مسألة قبول الطلاب، فقد كان لزاماً عليهم التخرّج من المدارس الإعدادية أو السلطانية قبل التحاقهم بمدرسة الحقوق، وهنا ظهرت مشكلة الخرّيجين من المدارس التقليدية والذين لم يأخذوا دروساً في الرياضيات والعلوم الطبيعية، وهي من المواد الإلزامية التي على الطلاب متابعتها قبل الدخول لمدرسة الحقوق. فناشد والي بغداد جاويد باشا نظارة المعارف إعفاء هؤلاء الطلاب من امتحان هذه المواد، إلا أنها لم توافق على

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

مقترحه. وبذلك حرم طلاب المدارس التقليدية من الالتحاق بمدرسة الحقوق دون اجتياز امتحان الرياضيات والعلوم الطبيعية. (B.O.A:MF.ALY:68/1)

أما طلاب المدارس الأجنبية من خرّيجي الإعداديات الغير مرخّصة، فلم يسمح لهم بمتابعة دراستهم في مدرسة الحقوق إلا بعد الخضوع لامتحان قبول. وقد جاء هذا القرار بعد استفسار مدير مدرسة الحقوق في بيروت، ومن الأكيد أن نظام المدرسة في بيروت هو نفسه في بغداد وجميع مدارس الحقوق في جميع الولايات العثمانية. (B.O.A: MF.ALY:51/38)

وتجدر الإشارة إلى أن المدرسة لاقت إقبالاً كبيراً، بدليل ارتفاع عدد الطلّاب سنة وراء الأخرى ليصل إلى 297 طالباً، 97 منهم قبلوا في السنة الأولى من تأسيس المدرسة. أما في العام 1912 فقد بلغ عدد الطلّاب 244 طالباً مقسمين على 4 صفوف على النحو التالي:

بلغ عدد طلّاب الصف الأول 121 طالباً، 48 في الصف الثاني، 29 في الصف الثالث و46 في الصف الرابع. أما عن ديانات الطلاب فقد كان 4 منهم من الأرمن، 26 من اليهود و3 منهم لم ترد طوائفهم. وقد كان 29 من الطلّاب يدفعون رسوم الدراسة. (معارف عمومية نظارتي إحصائيات قلمي لسنة 1328-1329 هجري، ص 36)

وقد استمرت المدرسة بعملها حتى اندلا ع الحرب العالمية الأولى في العام 1914، والتي أدّت لإغلاقها بفعل التحاق معظم الطلّاب بالخدمة العسكرية، كما ووضع المبنى تحت تصرّف الجيش. وبقيت المدرسة على حالها حتى العام 1915، حين قرّرت نظارة المعارف إعادة افتتاح المدرسة واستقبال الطلّاب الذين لم يتم تجنيدهم، ولكنّ هذه الخطوة استدعت التنسيق بين نظارتي المعارف والحربية. ومع رفض الأخيرة قرّرت نظارة المعارف استئجار أحد المنازل في العام 1917 ليكون المبنى الجديد، ولكن ضعف الميزانية منع هذه الخطوة، و لم يكن هناك فرصة أخرى لافتتاح المدرسة بالطبع فبغداد سقطت بيد الإنكليز بعد فترة وجيزة.(بيات، 2013، ص 477)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الخاتمة:

شدّدت الدولة في قانونها للتعليم على أهمية إعداد المعلمين، ولعلّ هذا السبب هو الذي أدى لنمو عدد دور إعداد المعلمين في ولايات الدولة ومنها ولاية بغداد، وعلى الرغم من العوائق التي أدّت لتقلص عدد الملتحقين في دار بغداد ، إما نتيجة للحروب و المجهود الحربي أو نتيجة للضائقة المالية، فقد استمرّت دار المعلمين الابتدائية في بغداد بنشاطها.

من ناحية أخرى، على صعيد كلّية الإمام الأعظم، يهمنا الخوض في مسألة مهمة أدرجتها الدولة العثمانية في نظامها وهي التخصص ، فالطالب إذا أراد منذ نعومة أظفاره أن يكون من رجال الدين ، ليس عليه دراسة مواد لا تعنيه كما في منهجنا الآن، بل ينهي دراسته الابتدائية في مدارس تقليدية أو إبتدائية ليعود ويلتحق بكلّية الإمام الأعظم ، ويتابع المراحل الدراسية حتى إنهائه المرحلة العليا و يتخرج منها. هذه الطريقة تساعد الطالب على الإبداع في دراسته كونه يدرس ما يريد من مواد ، مما يسهم بنجاحه و تخرجه ليقدم الخير لمجتمعه بالطريقة الأمثل.

كما و على الرغم من قصر عمر مدرسة الحقوق في بغداد ، إلا أننا نستنتج مدى الأهمية التي أولتها لها الدولة بداية من عدد الوثائق الكبير التي إما حملت توصيات بشأنها أو عالجت مشاكل ألمت بها ، ومن اللافت بشكل خاص حجم التحصيل العلمي و الاختصاص الذي نعم به أساتذتها ، مما يعني أن الطلاب لا بد لهم من أن يكونوا على ثقافة عالية و تحصيل جيد بعد التخرج.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الوثائق العثمانية:

1. B.O.A: MF.ALY:12/69
2. B.O.A: MF.ALY:10/44
3. B.O.A: MF.ALY: 95/75-1
4. B.O.A: MF.ALY: 95/75-2
5. B.O.A: MF.ALY:13/55
6. B.O.A: Y.MTV:306/128
7. B.O.A: Y.A.HUS:163/6
8. B.O. A: I. DH:797/64624
9. B.O. A: I.MF:14/13
10. B.O.A: Y.A.RES:154/58

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

11. B.O.A: MF.MKT:1078/71
12. B.O.A: MF.MKT:1093/25-1
13. B.O.A: MF.MKT:1093/25-2
14. B.O.A: MF.ALY:18/18
15. B.O.A: MF.ALY:45/82
16. B.O.A: MF.MKT:1130/20
17. B.O.A: MF.MKT:1148/51
18. B.O.A: MF.ALY:68/1
19. B.O.A: MF.ALY:51/38

ثانيا: السالنامات وإحصائيات نظارة المعارف

1- سالنامات نظارة المعارف العمومية:

- سالنامة نظارة المعارف العمومية لعام 1321 هجري

2- سالنامات ولاية بغداد :

- سالنامة ولاية بغداد لعام 1310 هجري
- سالنامة ولاية بغداد لعام 1325 هجري
- سالنامة ولاية بغداد لعام 1329 هجري

3- إحصاءات نظارة المعارف العمومية

- معارف نظارت عمومية إحصائيات قلمى 1328-1329 هجري
- معارف نظارت عمومية إحصائيات قلمي 1329-1330 هجري

ثالثا: المراجع العربية:

1. الأعظمي، وليد (2005). **مدرسة الإمام أبو حنيفة تاريخها وتراجم شيوخها ومدرسيها** (ط1). لبنان بيروت: الدار العربية للموسوعات.
2. شكري الآلوسي، محمود (1346 هجري). **تاريخ مساجد بغداد** (لا ط). العراق بغداد: مطبعة دار السلام في بغداد.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934
3. العزاوي، عباس (1956). **تاريخ العراق بين احتلالين** (لا ط)، ج8. العراق بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة.
4. مهدي بيات ، فاضل (2003). **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني رؤية جديدة في ضوء الوثائق و المصادر العثمانية** (ط1). لبنان بيروت: دار المدار الإسلامي.
5. بيات، فاضل (2013). **المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني دراسة تاريخية إحصائية في ضوء الوثائق العثمانية** (لا ط). تركيا إسطنبول: منظمة المؤتمر الإسلامي.

رابعا: المراجع العربية المترجمة:

1. أوزتونا ، يلماز (1990) . **تاريخ الدولة العثمانية** (ط1) ، ج 2 ، تر. عدنان محمود سليمان . تركيا إسطنبول: منشورات مؤسسة فيصل للتمويل.

خامسا: الدوريات الورقية:

1. صبحي العريض ، وليد (نوفمبر 2011). "**إصلاح التعليم و فلسفته في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر : قراءة في قوانين التنظيمات من عهد محمود الثاني إلى عبد الحميد الثاني 1824–1876 م**". مجلة التربية (الجزء الثاني العدد 146) ،423، 438-439.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

CONCLUSION

The state emphasized in its education law the importance of preparing teachers, and perhaps this is the reason that led to the growth of the number of teacher training houses in the states, including the state of Baghdad, despite the obstacles that led to a decrease in the number of enrollments in the Baghdad school, either as a result of wars and war effort or as a result of finance hardships, the Elementary Teachers House in Baghdad continued its activity.

On the other hand, concerning the Great Imam College, we are interested in delving into an important issue that the Ottoman Empire included in its system, which is specialization. If the student wanted to become a clergyman, he doesn't have to study courses that doesn't concern him, as in our curriculums nowadays. Rather, he finishes his primary studies in traditional or elementary schools, then returns and joins the College of the Great Imam, and continues the educational stages until he finishes the upper stage and graduates from it. This method helps the student to be creative in his studies, as he studies whatever subjects he wants, which contributes to his success and graduation in order to provide good to his community in the best way.

Also, despite the short life of the law school in Baghdad, we conclude the extent of the importance that the state attached to it, starting from the large number of documents that either carried recommendations regarding it or dealt with problems that afflicted it. Which means that students must have a high culture and good achievement after graduation

Bibliography List:

First: The Ottoman Documents

1. B.O. A: MF.ALY:12/69
2. B.O. A: MF.ALY:10/44
3. B.O. A: MF.ALY: 95/75-1
4. B.O. A: MF.ALY: 95/75-2
5. B.O. A: MF.ALY:13/55
6. B.O. A: Y.MTV:306/128
7. B.O. A: Y.A.HUS:163/6
8. B.O. A: I. DH:797/64624
9. B.O. A: I.MF:14/13
10. B.O. A: Y.A.RES:154/58
11. B.O. A: MF.MKT:1078/71
12. B.O. A: MF.MKT:1093/25-1

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

13. B.O. A: MF.MKT:1093/25-2
14. B.O. A: MF.ALY:18/18
15. B.O. A: MF.ALY:45/82
16. B.O. A: MF.MKT:1130/20
17. B.O. A: MF.MKT:1148/51

Second: Statistics of The Ottoman Ministry of Education

1. Al Salnama for the State of Baghdad
    - The Version issued in the year 1310 AH
    - The Version issued in the year 1325 AH
    - The Version issued in the year 1329 AH

2. Al Salnama for the Ottoman education ministry
    - The Version issued in the year 1321 AH

3. Statistics of the Ottoman ministry of education

    - The Version issued in the year 1328-1329 AH
    - The Version issued in the year 1329-1330 AH

Third: Arabic Books

- El Allousi, Shoukri (1346 AH), History of The Mosques of Baghdad, Dar El Salam Press, Baghdad Iraq.
- El Azami, Walid (2005), School of Imam Abou Hanifa and The Biographies Its Cheikhs and Teachers, The Arab Assosiation Of Encyclopedias, Beirut Lebanon.
- El Azzawi, Abbas (1956), Iraq's History Between Two Occupations, Trading and Printing Co, Baghdad Iraq.
- Mahdi Bayat, Fadel (2003), Studies in Contemporary Arab History, El Madar El Islami Assosiation, Beirut Lebanon.
- ……(2013), Educational Institutions in The Ottoman Arab East Area, Research Center For The Islamic History Culture And Islamic Arts, Istanbul Turkey.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Fourth: Translated Arabic Books

- Oztona, Yilmaz (1990), The History of The Ottoman Empire, Faysal Finance Corporation, Istanbul Turkey

Fifth: Magazines

- Sobhi El Arid, Walid (2011), Education Reform and Its Philosophy in the Ottoman Empire During the Ninteenth Century, The ottoman Tanzimat Laws From the Reign of Second Mahmoud until the Raign of Second Abdulhamid (1824-1876), Education Jurnal, Second Part V.146.

مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 02 العدد 05 (09) 2022/09/30
ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Higher schools in the state of Baghdad at the time of the Ottoman organizations (1839-1917)

PHD Student Talal El Dahabi
Istanbul University
Al_dahabi_talal@outlook.com

Abstract:

During the Ottoman organizations period, all the states of the Ottoman Empire witnessed a struggle in the reform of educational institutions, during which the Ottomans used the European model in all administrative aspects. Moreover, Baghdad witnessed a significant increase in the opening of educational institutions for all levels of education, including high schools and universities, albeit to a lesser extent than other Arab states such as Beirut or Syria.

Sultan Abd al-Hamid II had a great role in developing this reform and during his reign the modernization movement witnessed a rush in spite of the problems and disturbances that were afflicting the Ottoman Empire at the time. These universities aimed to graduate a group of elites in all fields, such as law, medicine and engineering, according to the highest standards.

Keywords: The Ottoman Empire, The State of Baghdad, Education, The Higher Schools, The High School of Teachers, El Imam El Azam Faculty, The higher school of law.